

دور لجان المراجعة فى ظل آليات الحوكمة فى التنبؤ بالتعثر المالي

جمال ناصر عوض أحمد الشيخ

(*) جمال ناصر عوض احمد الشيخ : باحث دراسات عليا ماجستير كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

Email : thayefalfathli99@gmail.com

المستخلص

هدف هذا البحث إلى دراسة مدى فعالية خصائص لجنة المراجعة في منع أو الحد من التعثرات المالية، ودراسة الدور الذي تمارسه لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة في التنبؤ بالتعثر المالي، وتوصل البحث إلى عدد من النتائج منها: يوجد التزام من قبل أعضاء لجان المراجعة بتطبيق المهام والمسؤوليات التي يحددها مجلس الإدارة ويظهر ذلك من خلال فحصها للسياسات المالية والمحاسبية، كما توصلت النتائج إلى عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقضي منهم حول مهام لجان المراجعة، وعدم وجود اختلافات ذو دلالة معنوية بين آراء المستقضي منهم حول طبيعة وأسباب التنبؤ بالتعثر المالي، وتبين وجود تأثير معنوي لدور لجان المراجعة في ظل آليات الحوكمة على التنبؤ بالتعثر المالي.

الكلمات المفتاحية: آليات الحوكمة - لجان المراجعة - التعثر المالي.

Abstract

The aim of this research is to study the effectiveness of the characteristics of the audit committee in preventing or reducing financial defaults, and to study the role that audit committees exercise as one of the governance mechanisms in predicting financial defaults. The research reached a number of results, including: There is a commitment by the members of the audit committees to implement the tasks and responsibilities. determined by the Board of Directors, and this appears through its examination of the financial and accounting policies. The results also revealed that there are no statistically significant differences between the opinions of the respondents about the tasks of the audit committees, and that there are no significant differences between the opinions of the respondents about the nature and causes of predicting financial default, and it was found that There is a significant impact of the role of audit committees in light of governance mechanisms on predicting financial distress.

Key words: Governance Mechanisms - Audit Committees - Financial Failure.

أولاً: الإطار العام للبحث

مقدمة:

حظيت لجان المراجعة في الوقت الحالي بإهتمام بالغ من الهيئات العلمية الدولية المتخصصة والباحثين، وخاصة بعد الإخفاقات والإضرابات المالية في كبري الشركات العالمية، ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي تلعبه لجان المراجعة كأداة لزيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها في المساعدة لإعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة المراجعة الداخلية بالشركات ودورها في دعم وظيفة المراجعة الخارجية وزيادة الاستقلالية لها، وهو الأمر الذي أدى إلى قيام البورصات المالية الدولية بمتطلبات الشركات التي تسجل أسهمها بها بإنشاء لجنة مراجعة (عامر، ٢٠٢٣).

كما أدت كوارث الإفلاس لبعض الشركات في نهاية القرن الماضي إلى العديد من مشكلات التعثر المالي، وذلك بسبب العديد من المعوقات التي أدت إلى عدم تفعيل آليات الحوكمة Corporate Governance لتلك هذه الشركات (Khalid et al., 2020; Schultz et 2017)، ومن أبرز هذه المعوقات هي عدم تفعيل لجان المراجعة بشكل جيد، كما أدت هذه الإخفاقات إلى تعثر أسواق المال في بعد الدول (Bremer et al., 2007)، وقد رأت العديد من الدراسات منها دراسة (Santosa et al., 2020) أن لجنة المراجعة هي عنصر حاسم في حوكمة الشركات التي تتحكم في الإدارة وتراقب أعمالها، كما أشارت دراسة (Kyriazopoulos, 2017) إلى أن وجود لجنة المراجعة في الشركة يقلل من تكاليف الوكالة ويمكن المديرين من الوفاء بمسؤولياتهم القانونية والائتمانية، كما يتضح أن لجنة المراجعة مفيدة لمجلس الإدارة في الوفاء بالتزامات حوكمة الشركات.

هذا وقد أشارت دراسة كلا من (Jacoby et al., 2019; Ranjbar et al., 2018) إلى أن التعثر المالي أصبح موضع إهتمام للمنظمات المهنية والشركات والباحثين، وذلك بغرض فحص الصحة المالية للشركات، حيث يعتبر مؤشر التعثر المالي هام بالنسبة لأصحاب المصالح لأنه يمثل مقياساً لأداء الشركات، فعندما تواجه الشركات صعوبات مالية من الطبيعي أن يتراجع المستثمرين والدائنين عن الاستثمار في هذه الشركات، وبالتالي، يجب أن تكون الشركات قادرة على إظهار أداء جيد لشركة لتكون قادرة على جذب المستثمرين

أولاً: مشكلة البحث:

يعد التعثر المالي للشركات من أهم القضايا التي تبحث فيها أدبيات المحاسبة، لما يترتب عليها من خسائر جسيمة تلحق بأصحاب الشركات والمتعاملين معها، خاصة في الوقت الراهن نظراً للظروف التي تمر بها الإقتصاد العالمي، وللتعثر العديد من التعريقات والمظاهر، وبه العديد من النماذج التي يمكن من خلالها التنبؤ به، لعل أهمها نموذج ألتمان (Altman Z -Score) للتنبؤ بالتعثرات المالية.

تعاني العديد من الشركات من مخاطر التعثر المالي والتي قد تؤدي إلى إعلان إفلاس هذه الشركات مهماً كان ضخامة رأس مالها وسمعتها في الأسواق العالمية كانت أو المحلية، فهناك العديد من العوامل التي تؤثر على أداء الشركات ووضعها المالي (Santosa et al., 2020) فقد يؤدي تعارض المصالح إلى التعثر المالي للشركات لذلك كان ولا بد من وجود قواعد تنظم هذه العلاقة ومن ثم حوكمة الشركات Corporate Governance، مما أدى إلى ضرورة وجود لجان للمراجعة لمتابعة أداء الشركات والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح.

وإنطلاقاً مما سبق فإن مشكلة الدراسة تتلخص في الإجابة على التساؤلات الآتية:

١- هل تمتلك لجنة المراجعة من الخصائص الجيدة والفعالة ما يؤدي إلى منع أو الحد من التعثرات المالية؟

٢- ما هو الدور الذي تمارسه لجان المراجعة كاحد البات الحوكمة في التنبؤ بالتعثر المالي؟

ثانياً: الدراسات السابقة:

استهدفت دراسة الشوافي (٢٠١٩) تقييم مساهمة النسب المالية وخصائص الشركات ومؤشرات الاقتصاد الكلي، من أجل التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة المصرية، ومن ناحية أخرى، ثم إجراء مقارنة بين نماذج التنبؤ باستخدام التحليل التمييزي Multivariate Discriminant Analysis والإنحدار اللوجستي لتحديد التحسن في أداء نموذج التنبؤ بالتعثر المالي بالنسبة لمساهمة المتغيرات غير المالية والاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى أن يصف نموذج التنبؤ الذي يجمع بين المتغيرات المالية ومتغيرات خصائص الشركات العمر ونوع الصناعة بشكل أفضل احتمال حدوث التعثر المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة المصرية وفقاً لنتائج قياس نماذج التحليل التمييزي MDA والإنحدار اللوجستي LR ، يتفوق نموذج الإنحدار اللوجستي على نماذج

التحليل التمييزي ويحسن أداء نموذج التنبؤ على المدى القصير قبل حدث التعثر بمدة عام ولكن يقارب أداء كلا النموذجين على المدى البعيد قبل حدث التعثر بمدة عامين.

كما قامت دراسة (Santosa et al (2020) بتحليل تأثير خصائص الشركات على التعثر المالي في ضوء لجان المراجعة كآلية لتفعيل حوكمة الشركات، وقد استخدمت الدراسة (معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي كمتغيرين رقائبيين، وقد قامت الدراسة على عينة من شركات البترول المقيدة ببورصة إندونيسيا في الفترة من (٢٠١٣ - ٢٠١٨)، وقد قامت بقياس التعثر المالي على أساس أنه متغير وهمي يأخذ قيمة ثنائية (٠) و (١) ، وعليه تم استخدام أسلوب الإنحدار اللوجستي، وأهم نتائج هذه الدراسة وجود تأثير معنوي بين الرافعة المالية والكفاءة (النشاط) على احتمال حدوث التعثر المالي، كما يتضح أن هناك تأثير معنوي بين جودة المراجعة والناتج المحلي الإجمالي على احتمال حدوث التعثر المالي، وأهم ما خلصت إليه هذه الدراسة هو أن أداء الشركات، وحوكمة الشركات وعوامل المخاطر الكلية تؤثر على احتمال حدوث التعثر المالي، وقد أكدت الدراسة على أن شركات البترول بحاجة إلى تفعيل حوكمة الشركات للحفاظ على الإستدامة.

كما استهدفت دراسة مشتهي (٢٠٢٠) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين إمكانية تسلم الشركة لتقرير تدقيق نظيف (كمقياس لجودة التقارير المالية) وخصائص لجنة المراجعة في الشركات الصناعية العامة المدرجة ببورصة عمان، مستفيدا من دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن هيئة الأوراق المالية الأردنية، وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي لكل من حجم لجنة المراجعة والخبرة المالية لأعضاء اللجنة، علي تقرير مدقق الحسابات الخارجي، كما تبين وجود تأثير سلبي لملكية لأعضاء لجنة المراجعة في أسهم الشركة علي تقرير مدقق الحاسابات الخارجي، وفي نفس الوقت لم يكن لمعيار استقلالية لأعضاء لجنة المراجعة ولعدد مرات الاجتماعات أي تأثير علي جودة التقارير المالية.

وهدفت دراسة صدقي (٢٠٢٣) إلى تعزيز دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة لمواجهة مخاطر الأمن السيبراني في البنوك المصرية، وقد تكونت عينة الدراسة من (٣٨٨) رد تم اختيارهم بصورة عشوائية من مجتمع الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود زيادة مستمرة في مخاطر الأمن السيبراني، وتسبب الهجمات السيبرانية في أضرار وخسائر كبيرة لمنظمات الأعمال والاقتصاد القومي، بالإضافة إلى أن الأمن السيبراني يهدف إلى المساعدة على حماية أصول المنظمات ومواردها من النواحي التنظيمية والبشرية والمالية والتقنية والمعلوماتية، ويسمح لها بمواصلة مهماتها،

وهدفه الأسمى هو أن يضمن عدم تضررها ضرراً دائماً، ويتمثل ذلك في تقليل احتمالات سوء الأداء أو ظهور أى تهديد والحد من الأضرار الناجمة عنها، وضمان رجوع العمليات العادية إلى حالتها السابقة خلال إطار زمني مقبول وبتكلفة مقبولة في أعقاب وقوع حادث أمني، في حين توصلت الدراسة الميدانية إلى رفض كافة فروض الدراسة، حيث أوضحت نتائج التحليل الإحصائي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الرتب لعينة الدراسة وفقاً لمتغير جهة العمل ولصالح العاملين بقطاع البنوك بشأن آرائهم حول ما يلي: أولاً، مخاطر الأمن السيبراني وطرق مواجهتها، ثانياً، حول دور خصائص تشكيل لجان المراجعة في تعزيز قدرة البنوك المصرية على مواجهة مخاطر الأمن السيبراني، وثالثاً، حول دور آليات عمل لجان المراجعة في تعزيز قدرة البنوك المصرية على مواجهة مخاطر الأمن السيبراني.

واستهدفت دراسة عامر (٢٠٢٣) دراسة الدور الذي يمكن أن تقوم به لجان المراجعة بالشركة وفقاً لضوابط معينة لتشكيلها، ومهام محددة تقوم بها، في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالشركة، وتم التطبيق على عينة مكونة من (٩٥) شركة مساهمة مصرية مسجلة بالبورصة المصرية، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير جوهري كلاً من خبرة أعضاء لجنة المراجعة بالشركة، دعم لجنة المراجعة لاستقلالية المراجع الخارجي للشركة، قيام لجنة المراجعة بفحص نظام الرقابة الداخلية، قيام لجنة المراجعة بفحص التقارير المالية للشركة، نسبة الرافعة المالية بالشركة، والسمعة المهنية للمراجع الخارجي للشركة، على المتغير التابع للبحث وهو مستوى ممارسة إدارة الأرباح بالشركة والذي تم قياسه عن طريق متوسط المستحقات الإختبارية للشركة خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢.

التعليق على الدراسات السابقة:

استناداً إلى تحليل الدراسات السابقة يتضح الهدف من هذا الفصل في عرض وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت مشكلة البحث في تحديد متغيرات الدراسة محل البحث وتحديد الفجوة البحثية، حيث يتضح وجود ثلاثة متغيرات أساسية مرتبطة بالمشكلة محل الدراسة؛ يتمثل المتغير الأول في لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة (المتغير المستقل)، ويتمثل المتغير الثاني في التنبؤ بالتعثر المالي (المتغير التابع).

وفي ضوء العرض السابق للدراسات السابقة التي تناولت كل من لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة، والتنبؤ بالتعثر المالي يمكن توضيح الآتي:

(١) اختلفت نتائج الدراسات حول نتيجة اختبار الدراسات المتعلقة بلجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة، الأمر الذي يتطلب اختبار تلك العلاقة في بيئة الأعمال الكويتية للوقوف على اتجاه وقوة تلك العلاقة.

(٢) اختلفت نتائج الدراسات حول نتيجة اختبار الدراسات المتعلقة بالتنبؤ بالتعثر المالي، الأمر الذي يتطلب اختبار تلك العلاقة في بيئة الأعمال الكويتية للوقوف على اتجاه وقوة تلك العلاقة.

(٣) لم تختبر أي دراسة من الدراسات السابقة العلاقة المركبة بين كلٍ من لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة، والتعثر المالي، أي أن الدراسات السابقة لم تقدم إجابة على التساؤل التالي: "ما هو دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة في التنبؤ بالتعثر المالي بشركات الطيران الكويتية؟"، لذلك سيعمل الباحث على تقديم إجابة على التساؤل السابق من واقع بيئة الأعمال الكويتية.

وبناءً على ما تقدم، تتمثل أبعاد الفجوة البحثية التي لم يتم تناولها من قبل الدراسات السابقة فيما يلي:

- لم تتناول الدراسات السابقة في بيئة الأعمال العربية وبخاصة الكويتية العلاقة بين متغيرات الدراسة- في حدود علم الباحث- التي تناولت دراسة هذه العلاقة، ومن ثم يحاول الباحث إعادة فحص ودراسة هذه العلاقة في بيئة الأعمال الكويتية للتأكد من مدى اتفاق أو اختلاف النتائج التي توصلت إليها الدراسات الأجنبية مع النتائج وفقاً للدراسة في بيئة الأعمال الكويتية.
- تناقضت الدراسات السابقة حول نتيجة اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة، الأمر الذي يتطلب اختبار تلك العلاقة في بيئة الأعمال الكويتية للوقوف على اتجاه وقوة تلك العلاقة.

ثالثاً: أهداف البحث:

- ١- دراسة مدى فعالية خصائص لجنة المراجعة في منع أو الحد من التعثرات المالية.
- ٢- دراسة الدور الذي تمارسه لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة في التنبؤ بالتعثر المالي.

رابعاً: أهمية البحث:

- حتمية الإهتمام بحوكمة الشركات في بيئة الأعمال الكويتية لما لها من آثار إيجابية على جذب مزيد من الإستثمارات الأجنبية ودعم القدرات التنافسية للشركات.

- إن الإهتمام بحوكمة الشركات يساعد على توافر بيئة أعمال تتسم بالشفافية والمصادقية ويساهم في زيادة فعالية الرقابة وإحكامها مما يساعد على تحقيق الإستقرار الإقتصادي خاصة في ظل عالم تسيطر عليه العولمة.
- تعد هذه الدراسة مجالاً خصباً حيث أن الكتابات في موضوع دور لجان المراجعة في الحد من التعثر المالي بشركات الطيران الكويتية.
- تقديم دليل ميداني حول دور لجان المراجعة في ظل آليات الحوكمة في التنبؤ بالتعثر المالي.

خامساً: فروض البحث:

تتمثل فروض البحث فيما يلي:

- ١- يوجد اختلافات ذو دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم حول مهام لجان المراجعة.
- ٢- يوجد اختلافات ذو دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم حول طبيعة وأسباب التنبؤ بالتعثر المالي.
- ٣- يوجد تأثير معنوي لدور لجان المراجعة في ظل آليات الحوكمة على التنبؤ بالتعثر المالي.

سادساً: منهجية البحث:

يعتمد البحث على الجمع بين المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي في إعداد الإطار النظري للبحث في ضوء تحليل وتقييم الدراسات السابقة، وكذلك من خلال الاعتماد على قواعد البيانات والمواقع المتخصصة وعلى ما صدر من المنظمات المهنية والمراجع والدوريات العلمية المتخصصة في مجال المحاسبة ذات الصلة بموضوع البحث، والتي تمثل المصادر الثانوية لجمع البيانات، أما الدراسة الميدانية فتهم بإختبار الفروض بإستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة.

ثانياً: الإطار النظري للبحث

أولاً: مفهوم لجان المراجعة:

بالرغم من عمق البعد التاريخي للجان المراجعة الا ان ادبيات الفكر المحاسبي لم تتفق علي تعريف واضح ومحدد لها حيث ان الشكل النهائي لتلك اللجان ووظيفتها لا يزال محل جدل ونقاش فضلاً عن ان تشكيل لجنة المراجعة وتحديد الانشطة الخاصة بها يختلف من شركة لاخري حسب رؤية تلك الشركة لجدوي وجود لجنة المراجعة كما يتطور مع التطور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بالشركة ويمكن تعريف لجنة المراجعة طبقاً لمختلف وجهات النظر كما يلي:

حيث عرفها احد الباحثين بانها لجنة فرعية تابعة لمجلس ادارة الشركة تتكون اساساً من اعضاء مجلس الاجارة من غير العاملين بها وتهدف الي الاشراف ومتابعة اعمال المراجع الخارجي والداخلي وتقصي الحقائق عن الموضوعات التي يكلفها بها مجلس الادارة (محمد، ٢٠١٤).

بينما عرفها اخر بانها " احدي اللجان الرئيسية لمجلس الادارة ويمكن النظر الي تكوينها علي انها تطوير لعملية المراجعة في معناها الواسع وتتكون لجنة المراجعة من ثلاثة الي خمسة اعضاء غير متفرغين في مجلس الإدارة ومعينين من خارج الشركة، أي لا يقومون بأي أعمال تنفيذية داخل الشركة، وغالبية اعضاء لجنة المراجعة هم من اعضاء مجالس إدارات ومديرين سابقين في شركات أخرى، أو من أساتذة الجامعات أو السياسيين السابقين البارزين والذين لديهم خلفية علمية عن المحاسبة والاقتصاد والتمويل وإدارة الأعمال، وعادة ما تتكون هذه اللجان في الشركات المساهمة الكبيرة التي من طبيعتها التعامل مع عدد كبير من أصحاب حقوق الملكية" (أحمد، ٢٠١٤).

لقد عرف البعض لجنة المراجعة بانها لجنة منبثقة من مجلس ادارة الشركة وعضويتها قاصرة فقط علي الاعضاء غير التنفيذيين الذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والمراجعة وتكون مسئولة علي عملية اعداد القوائم المالية ومراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية ومراجعة وظيفتي التدقيق الخارجي ومراجعة الالتزام بقواعد حوكمة الشركات (ميخائيل، ٢٠١٥).

وعرفها أحد الباحثين بأنها "إحدى لجان مجلس الإدارة الفرعية والتي تتمتع بالقدر الكافي من الاستقلال والكفاءة والخبرة التي تؤهلها للقيام بالمهام المختلفة التي تعكس أدائها المتنوع وتساعد على تحقيق الإتصال بين الفئات المختلفة ذات المصالح المتعارضة بالوحدة الاقتصادية وتدعم الثقة

في الإفصاح المحاسبي بصفة عامة، وإفصاح المراجع بصفة خاصة" (خليل، ٢٠١٦)، كما عرفها أحد الباحثين بأنها عبارة عن عدد من الأشخاص المختارين من بين أعضاء مجلس إدارة الشركة تكن مسئولة عن المحافظة على استقلالية المدقق الخارجي عن الإدارة وتتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء وقد تمتد لتشمل سبعة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة من غير المديرين (ميخائيل، ٢٠١٥).

كما أشارت إحدى الدراسات إلى أن لجنة المراجعة هي "إحدى اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتقوم بدور إيجابي في تحسين عملية المراجعة، وتساهم في الحد من التعارض بين الإدارة والمراجعين" (Stewart, 2017).

وعرفت لجنة التدقيق المنبثقة من المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA) لجنة المراجعة بأنها لجنة مكونة من أعضاء مجلس الإدارة وتتلخص نشاطها في ترشيح المراجع الخارجي ومناقشة نتائج المراجعة معه وكذلك مراجعة نظم الرقابة الداخلية للشركة والتأكد من فعاليته وكذلك التأكد من تطبيق قواعد حوكمة الشركات في الشركة (الرحيلي، ٢٠١٥).

في ضوء التعاريف السابقة يمكن للباحث تعريف لجنة المراجعة بأنها "إحدى اللجان الفرعية التابعة لمجلس الإدارة، والتي تجتمع بصفة دورية ومنتظمة مرة كل شهر أو كل شهرين على الأكثر، وتقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين ممن يتوافر فيهم التأهيل العلمي اللازم والإلمام بالجوانب المالية والمحاسبية وطبيعة نشاط الشركة والقدرة على قراءة وتفهم التقارير والقوائم المالية - ويقترح الباحث أن تتكون لجنة المراجعة من خمسة أعضاء على أن يشترط ضرورة توافر عضوين كحد أدنى من المتخصصين في مجال المحاسبة والمراجعة ضمن تشكيل لجان المراجعة - بالإضافة إلى ضرورة توفير دعائم استقلالية أعضاء لجان المراجعة مثل ضرورة تحديد الحد الأدنى والأقصى لملكية كل عضو من أعضاء لجنة المراجعة لأسهم رأسمال الشركة، وأن يكون تعيين أعضاء اللجنة من قبل الجمعية العمومية للمساهمين وليس من قبل مجالس الإدارات.

ثانياً: مفهوم التعثر المالي

ليس للتعثر المالي مفهوم واحد متفق عليه بين الكتاب والباحثين، فهناك من عرف التعثر المالي بأنه الحالة التي يواجه فيها البنك لخطر عدم القدرة على دفع الدائنين، وزيادة الخطر بالنسبة للمودعين والدائنين، ويعمم ارتفاع خطر الإعسار الحالة المالية المتعثرة للبنك وهذا يعني أن البنك يكون في حالة التعثر حتى قبل أن يصل إلى مرحلة الملاءة المالية (سميرة، ٢٠١٦)، وفي هذا

السياق عرف التعثر المالي بأنه هو عدم قدرة البنك على تلبية الطلب على النقود من قبل العملاء على المدى القصير ويولد ذلك المخاوف لدى أصحاب الودائع على أموالهم فيلجئون إلى سحب ودائعهم على المدى القصير، مما يعكس عدم قدرة البنوك على تلبية حاجات جمهور المتعاملين من السيولة أو عدم الاستعداد لهذه الظاهرة من البنك يؤدي إلى التعثر المالي (علي، ٢٠١٧).

نتيجة لتكرار حالات التعثر المالي Financial Distress التي قد تواجه الشركات، أدى ذلك لتفاقم الشعور السلبي لدى المديرين بشأن الحفاظ على مكانتهم الوظيفية وعدم المساس بمنافعهم الشخصية، وهو ما أوجب ضرورة البحث عن آلية فعالة يكمنهم من خلالها التصدي لحالات التعثر المالي، بما لا يؤثر سلباً على مصالحهم الشخصية.

وفيما يتعلق بماهية التعثر المالي فقد أشار (علي، ٢٠١٧؛ Hussain et al., 2016) عند انخفاض قيمة أصولها عن قيمة التزاماتها وعدم كفاية تدفقاتها النقدية من العمليات التشغيلية لسداد التزاماتها، وتحليل بعض الدراسات السابقة ذات الصلة (Mardiana, 2015; Sawal et al., 2015; Hussain et al., 2016; Ozcan, 2016) اتضح وجود اتفاق عام فيما بينها حول إمكانية التعبير عن التعثر المالي باعتباره أحد حالات العجز النقدي التي تواجه الشركة والتي تفقد القدرة على سداد التزاماتها الحالية، كالإعتمادات التجارية ومصاريف الفوائد، في ميعاد استحقاقها، نتيجة لعدم كفاية تدفقاتها من العمليات التشغيلية للوفاء بتلك الإلتزامات.

ثالثاً: دور خصائص لجان المراجعة في الحد من التعثر المالي:

إنفقت العديد من الدراسات في الأدب المحاسبي (Widyaningsih, 2020; Kyriazopoulos, 2017; Santosa et al., 2020; Fakhari et al., 2020) على أن خصائص لجنة المراجعة تتكون من أربعة أبعاد وهي (استقلالية أعضاء لجنة المراجعة، الخبرة المالية والمحاسبية، عدد مرات إجتماع اللجنة سنوياً، عدد أعضاء لجنة المراجعة)، وفيما يلي عرض ملخص لهذه الخصائص وفقاً لما تناوله الأدب المحاسبي:

١. **استقلالية أعضاء لجنة المراجعة:** لقد حظيت لجنة المراجعة Audit Committee بإهتمام كبير من قبل الجهات المهنية والعلمية (البسيوني، وعاشور، ٢٠٢١)، وخاصة بعد الإنهيارات التي حدثت مع بداية القرن الحالي في كبرى الشركات العالمية، حيث ترى العديد من الدراسات أن حوكمة الشركات الجيدة يجب أن يصاحبها لجنة مراجعة فعالة (Obaid et al., 2020)، وتعتبر استقلالية لجنة المراجعة من أهم أبعاد خصائص لجنة المراجعة، وذلك لدورها المحوري

في تدنية إحتمال التعثر المالي للشركات (Rahman et al., 2020)؛ وقد أوضحت دراسة (Khalid et al., 2020) أن هناك علاقة سلبية بين استقلالية أعضاء لجنة المراجعة والتعثر المالي، بينما أشارت دراسة (Widyaningsih، 2020) إلى أن استقلالية أعضاء لجنة المراجعة ليس لها علاقة بالتعثر المالي، كما أوضحت دراسة (Partha et al., 2019) أن استقلالية لجنة المراجعة قادرة على تعديل العلاقة بين التعثر المالي وتعظيم الدخل.

٢. **الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة:** تُعتبر الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة أحد أبعاد خصائص لجنة المراجعة، حيث أشارت دراسة (Partha et al., 2019) إلى أن زيادة الخبرة المالية والمحاسبية لدى أعضاء لجنة المراجعة تؤدي إلى تدنية إحتمال التعثر المالي للشركات، وأوضحت دراسة (Gul et al., 2018) أن الشركات التي ليس لديها مديرين ذوي خبرة كافية يكون إحتمال تعرض شركاتهم المتعثرة مالياً أكبر من الشركات التي لديها مديرين ذوي خبرة عالية، كما أشارت دراسة (Solihati، 2020) إلى أن هناك علاقة سلبية بين الخبرة المالية للمديرين وإحتمال التعثر المالي للشركات.

٣. **حجم لجنة المراجعة:** أوضحت دراسة (Al-Hajiar, 2011) أن وجود لجنة مراجعة في الشركة يمكن أن يوفر مصدر لسيطرة أكبر على الإدارة وإصدار تقارير ذات جودة عالية، وذلك مع توافر العدد المناسب من الأعضاء في لجان المراجعة أثناء الاجتماعات، مما يمكنهم من تبادل الأفكار والمعلومات من أجل تقديم توصيات أو اقتراحات يمكن أن تساعد الشركة على زيادة قيمتها وأدائها لتجنب التعثر المالي، كما ترى دراسة (Solihati، 2020) أن لجان المراجعة قد تواجه مشكلات التنسيق بين أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وفقاً لنظرية الاعتماد على الموارد، حيث تتوافر في لجان المراجعة كبيرة الحجم العديد من المهارات والخبرات مما يعزز عملية صنع القرار.

هذا وتباينت الآراء حول حجم لجنة المراجعة وعلاقتها بالتعثر المالي للشركات سواء كان التعثر مقاساً بنموذج Z-Score أو O-Score أو ZM وحتى عند استخدام ربحية السهم كمقياس للتعثر المالي، فهناك إختلاف بين أدبيات الفكر المحاسبي، هذا وتشير دراسة (Widyaningsih، 2020) إلى أن هناك علاقة إيجابية وغير معنوية بين حجم لجنة المراجعة والتعثر المالي مقاساً بربحية السهم، بينما تشير دراسة (Khalid et al., 2020) إلى أن هناك تأثير ضعيف لحجم لجنة المراجعة على التعثر المالي للشركات، كما ذكرت (Gunawijaya، 2015)

إن عدد أعضاء لجنة المراجعة يمكن أن يؤثر على احتمال حدوث التعثر المالي، حيث أن خلفية وكفاءة كل عضو في لجنة المراجعة ستمكنهم من التكامل في أدائهم وواجباتهم. كما ستساعد لجنة المراجعة مجلس الإدارة في أداء واجباتهم لتعظيم وظيفة الرقابة، والتغلب على احتمال التعثر المالي (Fathonah، 2016)، وتشير دراسة (Pembayun et al., 2012) إلى أن الحجم الكبير للجنة المراجعة أدى إلى تحسين جودة الضوابط الداخلية للشركة، ومن ثم تدنية احتمال حدوث التعثر المالي.

٤. عدد مرات إجتماع لجنة المراجعة: أشارت دراسة (Widyaningsih، 2020) إلى أن عدد اجتماعات لجنة المراجعة له علاقة إيجابية على التنبؤ بالتعثر المالي، كما أشارت دراسة (Nuress et al., 2013) إلى أن هناك تأثير بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة والتعثر المالي، وأكدت على أنه يمكن أن يؤدي عدد اجتماعات لجنة المراجعة إلى تغيير أنماط سلوك الإدارة، وذلك إذا تكرر اجتماع لجنة المراجعة بشكل منتظم خلال العام، حيث ترى تلك الدراسة أن تكرار الاجتماعات بشكل مستمر سيؤدي إلى تفعيل نظام الرقابة الداخلية من قبل لجنة المراجعة مما يساعد على عدم ارتكاب الأخطاء، ويُمكن للجنة المراجعة أن ترى وتكتشف الأخطاء وذلك لوجود متسع من الوقت أمامها للتعامل معها، وذلك بغرض حماية أصحاب المصالح، وعليه يمكن التغلب على احتمالات التعثر المالي.

رابعاً: دور آليات الحوكمة في الحد من التعثر المالي:

- دور لجان المراجعة في الحد من التعثر المالي: يتأثر أداء الشركة بالبيئة الداخلية والخارجية ومن ثم فإن طريقة إدارة الشركة تعكس الاداء المالي لها سواء بالازدهار والنمو أو بالتعثر والفشل، ومن هنا يأتي دور حوكمة الشركات وما بها من آليات من أهمها لجنة المراجعة. حيث ترى أحد الدراسات أن إختلاف أداء الشركات ينعكس من خلال تبني تلك الشركات للآليات الخاصة بحوكمة الشركات وأن لجان المراجعة هي، إنعكاس لحوكمة الشركات، حيث تعتبر لجنة المراجعة أحد أهم وسائل إحكام الرقابة على العمليات المالية، ومساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وغير التنفيذيين على الوفاء بمسؤولياتهم كوكلاء عن المساهمين وغيرها من المهام (الجبلي، ٢٠٢١).

إن السبب الرئيسي لتعثر الشركات ليس نتيجة قرار خاطئ وحيد وإنما لسلسلة من القرارات الخاطئة التي تؤدي إلي التعثر المالي للشركات وذلك من خلال اعتمادها على معلومات مالية وغير

مالية خاطئة، وهنا تظهر الحاجة الى كل من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في الشركة باعتبارهما آليتين تعملان على البحث والفحص في مختلف البيانات والقوائم المالية المتعلقة بمختلف أنشطة الشركة من أجل إتخاذ القرارات الملائمة.

ومما لا شك فيه أن منهجية تنفيذ المراجعة الداخلية تتضمن عادة أنشطة تأكيدية واستشارية تهدف إلى تقويم وتحسين فعالية آليات الحوكمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في الشركة، بالإضافة الى تحليل كافة الأنظمة المحاسبية و الحسابات المالية للشركة باستخدام مختلف النسب والنماذج المالية، ويمكن إيضاح تلك الأنشطة بشكل من التفصيل وفقا لما جاء ضمن المعيار الدولي للمراجعة رقم 610 استخدام عمل المراجعين الداخليين في النقاط التالية: (IAASB, 2013 Norme ISA 610 Utilisation des Travaux des Auditeurs Intermedes)

- **الأنشطة المتعلقة بالرقابة الداخلية:** أي تقييم نظام الرقابة الداخلية، وذلك من خلال قيام المراجع الداخلي بفحص أدوات الرقابة وتقييم عملها ووضع توصيات لتحسين أدائها. حيث تقوم وظيفة المراجعة الداخلية بتخطيط وتنفيذ اختبارات وإجراءات من أجل توفير للإدارة والمكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بتطبيق الجيد لنظام الرقابة الداخلية وفاعليته التشغيلية.
- **التحقق من المعلومات المالية والتشغيلية:** توكل لوظيفة المراجعة الداخلية مهمة فحص الوسائل المستخدمة في التعرف على المعلومات المالية والتشغيلية وتحديد وتقديرها وتصنيفها والتقرير عنها، وذلك من خلال القيام باختبارات تفصيلية لكافة المعاملات والأرصدة.
- **فحص الأنشطة التشغيلية:** يكلف المراجع الداخلي بفحص وإعادة النظر في مختلف الأنشطة التشغيلية وتحديد كفاءتها وفاعليتها، بما في ذلك الأنشطة غير المالية للشركة. فحص مدى الالتزام بالأنظمة واللوائح: تكلف وظيفة المراجعة الداخلية بفحص مدى الالتزام بالأنظمة والنصوص التنظيمية . والتشريعية والمتطلبات الخارجية الأخرى، وكذا سياسات وتوجهات الإدارة والمتطلبات الداخلية الأخرى.
- **الأنشطة المتعلقة بإدارة المخاطر:** المتمثلة في قيام المراجع الخارجي بمساعدة الشركة في تحديد وتقييم حالات التعرض للمخاطر واكتشاف الغش ومختلف أنواع الأخطاء أو التلاعبات، وكذا المساهمة في تحسين انظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية بالمؤسسة.

- **الأنشطة المتعلقة بالحوكمة:** يقوم المراجع الداخلي بتقييم آلية الحوكمة من حيث تحقيقها للأهداف المتعلقة بالأخلاق والقيم، وإدارة الأداء والمساءلة، وإبلاغ المعنيين داخل المؤسسة بالمعلومات المتعلقة بالمخاطر والرقابة ومدى فاعلية الاتصالات بين المكلفين بالحوكمة والمراجعين الخارجيين والداخليين والإدارة.

واستنادا إلى ما سبق يستطيع المراجع الداخلي تحديد مختلف الانحرافات المحتملة وتحديد أسبابها وتقديم الاقتراحات للإدارة العليا في شكل بيانات وتقارير متعلقة بضرورة العمل في الشركة. فمخرجات تقارير وكشوفات المراجعة الداخلية تعتبر مدخلات يعتمد عليها المراجع الخارجي في بناء رأيه حول وضعية المؤسسة.

حيث ان التقارير المقدمة تعتبر أداة ضرورية يعتمد عليها المراجع الخارجي لفهم طبيعة إجراءات المراجعة الداخلية والتعرف على مختلف المخاطر التي تواجهها الشركة. ولكي يتمكن المراجع الخارجي من الاعتماد على الاعمال المنجزة من طرق المراجعين الداخليين، لا بد من تقييمها لتحديد درجة وملاءمتها لاحتياجاته الخاصة. ويمكن استخلاص إجراءات التقييم في النقاط التالية:

- **الفحص والفهم الجيد لإجراءات المراجعة** الموضوعية من طرف المراجعين الداخليين المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية ما إذا نفذت بطريقة دقيقة وبكل شفافية، باعتبار أن الرقابة الداخلية وظيفة وقائية تمنع حدوث اختلاسات وكذا الغش الإداري والمالي سواء كان مقصودا أو أخطاء مالية غير مقصودة (أخطاء جوهريّة)، فكلما كان تقييم نظام الرقابة الداخلية قوي تكون مخرجات التقارير ذات ثقة ومصداقية أكثر والعكس صحيح.
- **التأكد من ان الاعمال أنجزت** من طرف مراجعين داخليين اكفاء متحصّلين على تكوين وخبرة مهنية كافية ويمكن الاعتماد عليهم. وتماشيا مع ما تم ذكره يتم تحديد درجة الاعتماد على الاعمال المنجزة من طرف المراجعين الداخليين، حيث يشرع المراجع الخارجي في القيام بالمراجعة الفعلية من خلال الحصول على القوائم المالية ومختلف الكشوفات الشركة التي سيقوم بدراستها وتحليلها ومطابقتها مع الأرصدة الموجودة في ميزان المراجعة المعد من طرف المراجع الداخلي، وعلى هذا الأساس يتم تحديد برنامج المراجعة تفصيلي الذي سيتم إنجازه، تحدد فيه الإجراءات التفصيلية للمراجعة والتي تمكن المراجع من الحصول على ادلة الاثبات الكافية للتأكد من ان القوائم المالية تم اعدادها على نحو عادل وتمت مراجعتها وتوثيقها بشكل صحيح وفقا للمعايير المحاسبية والتأكد كذلك من مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس

الاستمرارية في المحاسبة عند اعداد القوائم المالية، ومنه استنتاج ما اذا كان يوجد عدم تأكد جوهري بشأن احداث او ظروف قد تثير شكوكا كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كشركة مستمرة حسب ما جاء فيمعيار المراجعة الدولي رقم ٥٧٠ المتعلق باستمرارية الاستغلال .

(IAASB, Norme ISA 570 Continuité de l'Exploitation, 2015)

خامساً: دور مبادئ الحوكمة في الحد من التعثر المالي:

تحتل مجالس الإدارات بقدر وافر من اهتمام ونقاش الكثير من الباحثين والأكاديميين وممارسي مهنة المحاسبة على المستويين المحلي والدولي نظراً للدور الهام والحيوي الذي تلعبه لتحقيق أهداف الشركات وتعظيم قيمتها والمحافظة على أموال المستثمرين وتعزيز مركزها التنافسي بما يضمن بقائها في بيئة الأعمال وتجنب مخاطر التعثر المالي التي تهدد استمراريته في المستقبل (Lara et al., 2022).

ويمكن تحليل طبيعة العلاقة التأثيرية لخصائص مجلس الإدارة على خطر التعثر المالي للشركات في ضوء استقراء أدبيات المحاسبة وذلك على النحو التالي:

أ) أثر حجم مجلس الإدارة على خطر التعثر المالي:

باستقراء الدراسات السابقة فإنه يمكن التمييز بين رأيين أو وجهتي نظر بشأن طبيعة هذه العلاقة ويمكن استعراضها كما يلي:

الرأي الأول: ويرى مؤيدو هذا الرأي وجود علاقة طردية بين حجم مجلس الإدارة Size Board وخطر التعثر المالي Financial Distress is حيث أشارت دراسة (Viana et al., 2022) إلى أن كبر حجم مجالس إدارات الشركات يؤدي إلى زيادة حدة الصراعات وتضارب المصالح فيما بين أعضاء المجلس نتيجة لسعي بعض أعضائه لتحقيق منافع شخصية على حساب باقي المستثمرين وبالتالي زيادة احتمالات تعرض الشركة لخطر التعثر المالي، وفي ذات السياق فقد توصلت دراسة (Huang et al., 2021) إلى أن صغر حجم مجلس الإدارة يؤدي إلى زيادة فعالية وكفاءة أعضاؤه في تنفيذ آليات الرقابة على الإدارة التنفيذية، وهذا كله من شأنه تعظيم قيمة الشركة وأدائها المالي وتخفيض احتمالات تعرضها لخطر التعثر المالي.

الرأي الثاني: ويرى مؤيدوه وجود علاقة عكسية بين حجم مجلس الإدارة وخطر التعثر المالي للشركات، حيث يعتبر حجم المجلس مؤشراً على فعالية الدور الإشرافي والرقابي على الإدارة التنفيذية وبالتالي ضمان كفاءة الأداء المالي، مما يساهم في تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب

المصالح الأخرى وسمعة الشركة في السوق وتخفيض احتمالات تعرضها لخطر التعثر المالي (Xuezhou et al., 2022).

في ضوء ما تقدم، يمكن القول بأن الدراسات السابقة ذات العلاقة اتفقت على وجود تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة على خطر التعثر المالي للشركات، إلا أنه لا يوجد اتفاق حول طبيعة واتجاه العلاقة بين كل منهما.

ب) أثر استقلالية مجلس الإدارة على خطر التعثر المالي: تعد استقلالية مجلس الإدارة من المؤشرات الدالة على فعالية وقوة المجلس في رقابة المديرين التنفيذيين، وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين استقلالية أعضاء المجلس (Board Independence) واحتمالات حدوث خطر التعثر المالي للشركات (Financial Distress Risk)، فقد تناولت الأدبيات المحاسبية هذه العلاقة من زاويتين مختلفتين الأولى: توصلت إلى وجود تأثير معنوي سلبي لاستقلالية مجلس الإدارة على احتمالات تعرض الشركات لخطر التعثر المالي، حيث أشارت دراسة (2020 Emuron & Yixiang) إلى أن وجود أعضاء خارجيين مستقلين (غير تنفيذيين) لا تربطهم أية مصالح شخصية ويتمتعون بقدر وافر من الخبرة المهنية يزيد من قدرة المجلس على الرقابة على أداء الإدارة التنفيذية، مما ينعكس بالإيجاب على القرارات المالية والتشغيلية والأداء المالي بالشركة ويحسن من جودة تقاريرها وقيمتها السوقية وبالتالي ضمان استمراريته في النشاط في المستقبل، وعلى الجانب الآخر فقد توصلت دراسة (Goel & Kapoor 2021) إلى عدم وجود تأثير معنوي لاستقلالية مجلس الإدارة على خطر التعثر المالي للشركات، حيث أشارت الدراسة إلى أن الأعضاء الخارجيين قد لا تتوافر لديهم الخبرة المالية والفنية اللازمة لاكتشاف الممارسات الانتهازية للمديرين التنفيذيين لتحقيق منافع شخصية على حساب المستثمرين، الأمر الذي من شأنه تعريض الشركة لخطر التعثر المالي وتهديد استمراريته في النشاط.

ج) أثر ازدواجية دور المدير التنفيذي على خطر التعثر المالي: يعد الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة ووظيفة المدير التنفيذي للشركة أحد الأمور الأساسية للتأكيد على استقلال وفعالية الدور الإشرافي والرقابي لمجلس الإدارة على أنشطة الشركة، وقد تباينت نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بطبيعة واتجاه العلاقة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي (CEO Duality) واحتمالات تعرض الشركة لخطر التعثر المالي (Financial Distress Risk) فمنهم من توصل إلى وجود علاقة موجبة ذات تأثير معنوي بين المتغيرين، حيث أوضحت

دراسة (Bansal & Thenmozhi 2021) أن الجمع بين الوظيفتين قد يؤدي إلى تدهور الأداء المالي للشركة وتخفيض قيمتها السوقية نتيجة لارتفاع تكاليف الوكالة إذا تعارضت أهداف الإدارة التنفيذية ومصالحها الشخصية مع مصالح حملة الأسهم، يضاف إلى ذلك فتح المجال أمام الإدارة للتلاعب بالتقارير المالية لإخفاء الممارسات الانتهازية لها ومحاولة تزييف الأداء المالي الحقيقي للشركة مما يؤثر سلباً على مستقبلها واستمراريتها في النشاط، بينما يرى الفريق الآخر وجود علاقة سالبة ذات تأثير معنوي بين المتغيرين حيث أشارت دراسة (2021 Kolias et al.,) إلى أن الجمع بين الوظيفتين من شأنه تجنب تعارض المصالح بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة وتخفيض تكاليف الوكالة وخاصة في حالة عدم توافر المعرفة والخبرة المالية والفنية اللازمة بأعضاء المجلس وتدخلهم في أعمال الإدارة التنفيذية قد يترتب عليه اتخاذ قرارات غير صائبة من شأنها التأثير على مستقبل الشركة على المدى الطويل وبالتالي زيادة احتمالية تعرضها لخطر التعثر المالي.

(د) أثر تنوع مجلس الإدارة على خطر التعثر المالي: أشارت دراسة (Lara et al., 2022) إلى أن تمثيل المرأة في مجلس الإدارة يعد من أهم مؤشرات فعالية المجلس، وقد تناولت بعض أدبيات المحاسبة (Guizani & Abdalkrim, 2022; Zalata et al., 2022 ; Yousaf ,2021; Garcia & Herrer ,2021) طبيعة العلاقة بين التنوع في مجلس الإدارة (Gender Diversity) وخطر التعثر المالي (Financial Distress Risk) من خلال وجهتي نظر: الأولى أوضحت أن التنوع في مجلس الإدارة وزيادة نسبة تمثيل المرأة يحسن من مستوى الرقابة على أداء المديرين التنفيذيين وبالتالي زيادة مستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية مما يخفيض من تكاليف الوكالة، كما توصلت هذه الدراسات إلى أن المرأة أكثر تجنباً للمخاطر وأقل انتهازية وثقة مفرطة مقارنة بالرجال خاصة عند توليها للمناصب القيادية، مما يجنب الشركة لقرارات من شأنها تعريض الشركة لخطر التعثر المالي، والثانية تشير إلى عدم وجود تأثير معنوي لتمثيل المرأة في مجلس الإدارة وخطر التعثر المالي، وقد استندت في ذلك إلى أن ازدواجية دور المدير التنفيذي قد يتم استغلالها بشكل سيء خاصة في حالة عدم توافر الخبرات الكافية لأعضاء المجلس، وبالتالي فإن الإدارة التنفيذية يقع على عاتقها المسؤولية كاملة في أي قرارات غير صائبة من شأنها تعريض الشركة لخطر التعثر المالي.

ثالثاً: الدراسة الميدانية

١) مجتمع وعينة الدراسة:

- أ- مجتمع الدراسة: الإدارات المعنية بمجال البحث وهي ممثلة في كل من:
- إدارة المراجعة الداخلية
 - إدارة الإلتزام والحوكمة
 - الإدارة المالية
 - إدارة التحليل المالي
- ب- عينة الدراسة: نظراً لتعذر استخدام أسلوب الحصر الشامل في جمع البيانات الخاصة بالدراسة وذلك نظراً لإعتبارات الوقت والجهد والتكلفة، فقد اعتمد الباحث على عينة حُكمية مكونة من (١٣٠) مفردة موزعة على الإدارات الأربعة.

٢) إختبارات فروض الدراسة:

الفرض الأول: يوجد اختلافات ذو دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول مهام لجان المراجعة.

الأسلوب الإحصائي المستخدم:

- اختبار كروسكال واليز Kruskal-Wallis لتحديد مدي الاختلافات بين آراء المستقصى منهم، فإذا كان مستوى المعنوية اقل من (٠.٠٥) دل على وجود فروق ذات تأثير معنوي، وإذا كان مستوى المعنوية اكبر من (٠.٠٥) دل على عدم وجود اختلافات ذات تأثير معنوي.
- وفيما يلي نتائج الفرض الأول وإختبار كروسكال حول مهام لجان المراجعة لإثبات مدى اتفاق آراء المستقصى منهم وذلك على النحو التالي:

نتائج الفرض الأول:

جدول رقم (١) نتائج اختبار كروسكال لآراء المستقصى منهم حول مهام لجان المراجعة

م	العبارات	قيم كروسكال Kruskal Wallis	مستوى المعنوية	الدالة	النتيجة
١	تقوم لجنة المراجعة بمتابعة المخاطر المتعلقة بالأداء المالي والمحاسبي بالشركة ومدى تعرض البيانات المالية والمحاسبية لحالات الغش والتلاعب ومعالجتها.	١.٠٢٨	٠.٧٩	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
٢	تقوم لجنة المراجعة بمتابعة وفحص مدى تطبيق مبادئ الحوكمة بالشركة لتحسين كفاءة وفاعلية أدائه المالي والمحاسبي.	١.٧١٠	٠.٦٣	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
٣	تتأكد لجنة المراجعة من أن إدارة الشركة توفر كافة التسهيلات اللازمة للمراجع الخارجي للقيام بعمله بفاعلية.	٠.٩٨٦	٠.٨٠	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء

م	العبارات	قيم كروسكال Kruskal Wallis	مستوى المعنوية	الدلالة	النتيجة
٤	تقوم لجنة المراجعة بالتنسيق بين المراجع الداخلي بالشركة والمراجع الخارجي	٢.١٣٤	٠.٥٤	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
٥	تقوم لجنة المراجعة بمتابعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات المراجع الخارجي	٠.٨٠٩	٠.٨٤	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
٦	يوجد تحديد واضح للصلاحيات والسلطات الممنوحة للجنة المراجعة تساعد في أداء مهامها بكفاءة وفاعلية.	٤.٥٣٣	٠.٢٠	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
٧	تستطيع لجنة المراجعة الحصول على أية معلومة من الإدارة التنفيذية بالشركة.	١.٢٧٥	٠.٧٣	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
٨	تستطيع لجنة المراجعة الإطلاع على كافة التقارير والسجلات والمراسلات الخاصة بالشركة.	٢.١٧٢	٠.٥٣	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
٩	تستطيع لجنة المراجعة استدعاء أي موظف بالشركة للاستفسار منه عن أية أمور تراها ضرورية.	٣.٤٣٨	٠.٣٢	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
١٠	تستطيع لجنة المراجعة استدعاء أي عضو في مجلس الإدارة لحضور اجتماعاتها.	٢.٠٣٨	٠.٥٦	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
١١	تستطيع لجنة المراجعة مساعدة إدارة الحسابات لتلافي الأخطاء المالية والمحاسبية بالشركة.	٠.٦٦١	٠.٨٨	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
١٢	تقوم لجنة المراجعة بالشركة بتقديم النصح والإرشاد لإدارة المراجعة الداخلية لتنفيذ مهامها بكفاءة وفاعلية.	٢.٠٥٤	٠.٥٦	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
١٣	تتوفر إجراءات مكتوبة تحدد بوضوح مهام أعضاء لجنة المراجعة بالشركة مما يساعدها في ممارسة دورها بكفاءة وفاعلية.	٧.٠٣٧	٠.٠٧	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
١٤	تصدر لجنة المراجعة تقرير سنوي عن المهام التي أنجزتها خلال العام.	١.٧٥٥	٠.٦٢	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
إجمالي المحور		٠.٧٧٢	٠.٨٥	غير دالة	لا يوجد اختلافات في آراء المستقصى منهم

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss.

من الجدول رقم (١) يتضح ما يلي:

- لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بمحور مهام لجان المراجعة حيث بلغت قيمة كروسكال لإجمالي المحور (٠.٧٧٢) عند مستوى معنوية أكبر من (٠.٠٥)، كما تراوحت قيم كروسكال بين (٠.٦٦١، ٧.٠٣٧)، وجميع القيم عند مستوى معنوية أكبر من (٠.٠٥)
- وهذا يعني انه لا يوجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية، مما يدلنا على الاتفاق في آراء المستقصى منهم.

نتائج الفرض: من خلال عرض وتحليل ما سبق يمكننا أن نقبل الفرض العدمي القائل بعدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقضي منهم حول مهام لجان المراجعة.

الفرض الثاني: يوجد اختلافات ذو دلالة معنوية بين آراء المستقضي منهم حول طبيعة وأسباب التنبؤ بالتعثر المالي.

ولإثبات الفرض تم استخدام اختبار كروسكال Kruskal لتحديد مدى الاختلافات بين آراء المستقضي منهم في عينة الدراسة حول طبيعة وأسباب التنبؤ بالتعثر المالي.

جدول رقم (٢) نتائج اختبار كروسكال لآراء المستقضي منهم حول طبيعة وأسباب التنبؤ بالتعثر المالي

م	العبارات	قيم كروسكال Kruskal Wallis	مستوى المعنوية	الدلالة	النتيجة
١	تعتمد الشركة على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر المالي.	٠.٨٥٩	٠.٨٣	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
٢	تعتبر خبرة المراجعين بالشركة كافية في التنبؤ بالفشل المالي.	٢.٧٦٢	٠.٤٣	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
٣	تهتم الشركة بالتنبؤ بالتعثر المالي من أجل تقييم الخطط والسياسات الموضوعة مسبقاً.	٢.١٩٩	٠.٥٣	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
٤	يشير التعثر المالي بالشركة إلى تلك المرحلة التي وصلت فيها الشركة إلى حالة من الإضرابات المالية الخطيرة.	٠.٦٩٧	٠.٨٧	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
٥	يحدث التعثر المالي بالشركة نتيجة لتحقيقه خسائر متتالية سنة بعد أخرى مضطراً نتيجة لذلك إلى إيقاف نشاطه من حين إلى آخر.	٣.١١٦	٠.٣٧	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
٦	يحدث التعثر بالشركة عندما تكون هناك عمليات ينتج عنها تناول عن أحد الأصول للدائنين.	١.٢٦٤	٠.٧٣	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
٧	يمثل التنبؤ بالتعثر المالي أهم أدوات الرقابة الفعالة المسبقة التي تكشف الأخطاء قبل وقوعها وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.	٠.٢٢١	٠.٩٧	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
٨	الانخفاض الملموس في أصول الشركة أو إيراداتها بسبب مخالفة القواعد والقوانين.	٥.١٠٩	٠.١٦	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
٩	تباطؤ معدلات النمو بالشركة قياساً على فترات مماثلة لسنوات سابقة.	١.٤٦٩	٠.٦٨	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
١٠	عدم إجراء التحليل المالي بشكل كامل ودقيق من قبل مسؤولي الإدارة المالية.	١.٧١٧	٠.٦٣	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
اجمالي المحور		٠.٥٤٦	٠.٩٠	غير دالة	لا يوجد اختلافات في آراء المستقضي منهم

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss.

من الجدول رقم (٢) يتضح ما يلي:

- لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بمحور طبيعة وأسباب التنبؤ بالتعثر المالي حيث بلغت قيمة كروسكال لإجمالي المحور (٠.٥٤٦) عند مستوى معنوية أكبر من (٠.٠٥)، كما تراوحت قيم كروسكال بين (٠.٢٢١، ٥.١٠٩) كما تبين نتائج التحليل ان مستوى المعنوية المحسوب عند جميع المتغيرات الموجودة بالجدول عند مستوى معنوية أكبر من (٠.٠٥) مما يدلنا على الاتفاق في آراء المستقصى منهم.

نتائج الفرض:

من خلال عرض وتحليل ما سبق يمكننا أن نقبل الفرض العدمي القائل بعدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم بشأن طبيعة وأسباب التنبؤ بالتعثر المالي، بمعنى وجود اتفاق لآراء المستقصى منهم.

نتائج الفرض الثالث: حيث ينص الفرض الثالث من فروض الدراسة بأنه: يوجد تأثير معنوي لدور لجان المراجعة في ظل آليات الحوكمة على التنبؤ بالتعثر المالي.

تم اختبار الفرض من خلال استخدام أسلوب تحليل الارتباط والانحدار الخطي البسيط كما يلي:

متغيرات الفرض:

- دور لجان المراجعة

- التنبؤ بالتعثر المالي بالشركة محل الدراسة

جدول رقم (٣) نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر دور لجان المراجعة على التنبؤ بالتعثر المالي

المتغير	Beta	R ²	t. Value	Sig. t
أثر دور لجان المراجعة على التنبؤ بالتعثر المالي بالشركة محل الدراسة	٠.٧٠٩	%٥٠.٣	١١.٠١٠	***.٠٠١
المعامل الثابت Constant	٠.٣٧٩			
معامل التحديد المعدل Adj. R ²	%٤٩.٨			
قيمة F	١٢١.٢١٣			
معامل جوهرية النموذج (Sig. F)	***.٠٠١			
درجات الحرية	٢٢١			

**دالاه عند ٠.٠٥

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

من الجدول رقم (٣) يتضح الآتي:

- يشير معامل الارتباط Beta إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين دور لجان المراجعة والتنبؤ بالتعثر المالي بالشركة محل الدراسة، حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٧٠٩) وذلك عند مستوى دلالة أقل من 0.05
- يشير معامل التحديد R^2 إلى أن دور لجان المراجعة يفسر حوالي (٥٠.٣%) من التباين في التنبؤ بالتعثر المالي بالشركة محل الدراسة.
- باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغير المستقل (دور لجان المراجعة) ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (التنبؤ بالتعثر المالي بالشركة محل الدراسة) حيث بلغت قيمة "t" (١١.٠١٠) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.05).
- يشير معامل جوهرية النموذج (Sig.F) إلى معنوية هذه النتائج عند مستوى دلالة قدره (٠.٠٠٥)، حيث بلغت قيمة "F" (١٢١.٢١٣)، وتؤكد إشارات هذا النموذج على إيجابية هذه العلاقة.
- معادلة النموذج:

$$\text{التنبؤ بالتعثر المالي بالشركة محل الدراسة} = ٠.٣٧٩ + ٠.٧٦٧ \text{ دور لجان المراجعة}$$

- من خلال نموذج الانحدار السابق فنجد أن معامل التحديد لإجمالي دور لجان المراجعة (R^2) يفسر نسبة جيدة (٥٠.٣%)، في التنبؤ بالتعثر المالي بالشركة محل الدراسة، ويعتبر هذا التأثير معنوي.
- في ضوء ما سبق من نتائج يتم إثبات وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لأبعاد دور لجان المراجعة على التنبؤ بالتعثر المالي.
- أثبت الفرض: نقبل الفرض القائل يوجد تأثير معنوي لدور لجان المراجعة في ظل آليات الحوكمة على التنبؤ بالتعثر المالي.

رابعاً: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- ١- يمتلك أعضاء لجان المراجعة الخصائص اللازمة لممارسة دورهم بفعالية لرفع كفاءة الاداء المالي والمحاسبي بشركات الطيران الكويتية من خلال دعم عملية المراجعة الداخلية والخارجية.
- ٢- يراعي مجلس الإدارة عند اختيار أعضاء لجنة المراجعة عدم وجود علاقات مع البنك، سواء كانت (صلة قرابة، معاملات مالية، شخصية) وذلك خلال سعيه لرفع كفاءة الأداء المالي والمحاسبي لشركات الطيران الكويتية.
- ٣- يوجد التزام من قبل اعضاء لجان المراجعة بتطبيق المهام والمسؤوليات التي يحددها مجلس الادارة ويظهر ذلك من خلال فحصها للسياسات المالية والمحاسبية بشركات الطيران الكويتية.
- ٤- تقوم لجنة المراجعة بمتابعة وفحص مدي تطبيق مبادئ الحوكمة بشركات الطيران الكويتية لتحسين كفاءة وفعالية الاداء المالي والمحاسبي.
- ٥- لدي لجان المراجعة الحق في الحصول علي اية معلومات من الادارات التنفيذية واستدعاء أي موظف أو عضو بشركات الطيران الكويتية للاستفسار منه عن أية أمور تراها ضرورية.
- ٦- تقوم لجنة المراجعة بشركات الطيران الكويتية بتقديم النصح والاشاد لادارة المراجعة الداخلية لتنفيذ مهامتها بكفاءة وفاعلية.
- ٧- تتوفر اجراءات مكتوبة تحدد بوضوح مهام أعضاء لجنة المراجعة بشركات الطيران الكويتية مما يساعدها في ممارسة دورها بكفاءة وفاعلية.
- ٨- تتضمن الاجراءات مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة والتي يصادق عليها مجلس الادارة ويلتزم بتوفير الادلة والبراهين بشفافية لمساعدة اللجنة خلال سعية لتطوير الاداء المالي والمحاسبي بشركات الطيران الكويتية.
- ٩- لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقضي منهم حول مهام لجان المراجعة.
- ١٠- لا يوجد اختلافات ذو دلالة معنوية بين آراء المستقضي منهم حول طبيعة وأسباب التنبؤ بالتعثر المالي.
- ١١- حيث تم إثبات وجود تأثير معنوي لدور لجان المراجعة في ظل آليات الحوكمة على التنبؤ بالتعثر المالي.

ثانياً: التوصيات

- ١- تحديد مفاهيم الاستقلالية الواجب توافرها في أعضاء لجان المراجعة بشركات الطيران الكويتية والتأكد علي عدم وجود مصالح أو منافع ذاتية لاعضاءها لكي تتمكن من ممارسة دورها بفاعلية.
- ٢- الاهتمام بوضع معايير واضحة للخصائص المطلوبه في أعضاء لجان المراجعة عند اختيارهم والتي تمكنهم من أداء دورهم بفاعليه بشركات الطيران الكويتية.
- ٣- تطوير وتنمية قدرات أعضاء لجان المراجعة في الجوانب الماليه والفنيه واكسابهم المعارف والمهارات المختلفة واللازمة لتدعيم دورهم بشركات الطيران الكويتية.
- ٤- الالتزام بتطبيق المهام والمسؤوليات التي يحددها مجلس الاداره المتعلقة بفحص السياسات المالية والمحاسبة بشركات الطيران الكويتية.
- ٥- يجب أن يتضمن ميثاق لجنة المراجعة بشركات الطيران الكويتية المهام والصلاحيات بحيث يكون مجرد دليل بالمهام المطلوبة فقط.
- ٦- ضرورة أن تكون ادارة المراجعة الداخلية بشركات الطيران الكويتية تتبع مباشرة الي لجنة المراجعة لضمان استقلاليتها وحيادها في أداء مهامها.
- ٧- الالتزام بتوفير الادله والبراهين بشفافية لمساعدة اللجنة خلال سعيها لتطوير الاداء المالي والمحاسبي بشركات الطيران الكويتية.
- ٨- إعطاء لجنة المراجعة الحق في التوصية بتعيين المراجع الخارجي لتقادي المخاطر المتعلقة بالاداء المالي والمحاسبي بشركات الطيران الكويتية.

ثالثاً: البحوث المستقبلية المقترحة

- ١- أثر التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية على التنبؤ بالتعثر المالي.
- ٢- أثر فاعلية مهام لجان المراجعة في التنبؤ بالفشل المالي.
- ٣- دور خصائص مجلس الإدارة في التنبؤ بالتعثر المالي.
- ٤- أثر أنماط الملكية في الحد من الفشل المالي.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- ١- أحمد، خالد حسين (٢٠١٤) العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، مجلة الفكر المحاسبي تصدر عن قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة جامعة عين شمس، ع(٢)، القاهرة، ص ص ٤٥٠-٤٥٣.
- ٢- البسيوني، هيثم محمد عبد الفتاح، عاشور، إيهاب محمد كامل (٢٠٢١) أثر خصائص لجنة المراجعة وجودة الأرباح على التنبؤ بالتعثر المالي دليل تطبيقي من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد (٢)، العدد الثاني، الجزء الثاني، ص ص ٨٢٣-٨٨١.
- ٣- الجبلي، وليد سمير عبد العظيم،(٢٠٢١) ، أثر العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المستقبلية على تكلفة رأس المال، دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٢ (١)، ج ٢، ص ص ٢٣٩-٢٩٨.
- ٤- خليل، محمد أحمد إبراهيم (٢٠١٦) تطوير أداء لجان المراجعة وأثره على عملية المراجعة في الشركات المساهمة المصرية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة السادسة والعشرون، ع (١)، ص ١٥٣.
- ٥- الرحيلي، عوض سلامة (٢٠١٥) لجنة المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات ، حالة السعودية، المؤتمر العربي الاول التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات تدقيق الشركات - تدقيق المصاريف والمؤسسات المالية - تدقيق الشركات الصناعية، القاهرة، ص ١١.
- ٦- سميرة، عباس (٢٠١٦) التعثر المالي للبنوك، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر.
- ٧- الشوافي، محمد؛ وآخرون (٢٠١٩) التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصغيرة والمتوسطة المصرية، بإستخدام المؤشرات المالية وغير المالية والاقتصادية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، مج(٣٩)، ع(٤)، ص ص ٣٠٩-٣٣٣.
- ٨- صدقي، عماد محمد (٢٠٢٣) دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة لمواجهة مخاطر الهجمات السيبرانية في البنوك المصرية، دراسة ميدانية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مج(٤٥)، ع(٤).

٩- عامر، محمد مصطفى؛ الجارحي، فريد محرم فريد إبراهيم (٢٠٢٣) فاعلية لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح لتحقيق مصداقية وعدالة القوائم المالية، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج(١٤)، ع(١)، ص ٣٧١ - ٣٨٥.

١٠- علي، عبد الوهاب نصر (٢٠١٧) العلاقة بين التعثر المالي ووجود الغش بالقوائم المالية، دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة بعنوان، دور المحاسبة والمراجعة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص ٢٩١.

١١- محمد، محمد الفيومي (٢٠١٤) دراسة أسلوب استخدام لجان المراجعة في الشركات المصرية، التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، السنة الرابعة عشر، العدد الأول، القاهرة.

١٢- مشتهي، صبري ماهر صبري (٢٠٢٠) تأثير خصائص لجنة المراجعة علي تحسين جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية علي الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.

١٣- ميخائيل، اشرف حنا (٢٠١٥) تدقيق الحسابات واطرافه في اطار منظومة حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة، ص ٨٤.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Bansal, S., & Thenmozhi, M. (2021). Does CEO Duality affect Board Independence? The Moderating Impact of Founder Ownership and Family Block Holding. IIMB Management Review, 33(3), 225- 238.
- 2- Bremer, J & N Elias (2007). Corporate governance in developing economies the case of – Egypt, International Journal of Business Governance and Ethics, 3(4), 430-445.
- 3- Dirman, A. (2020). Financial distress: The impact of institutional ownership, independent commissioners, managerial ownership and audit commeeett. IJMSSSR, 21 (4), July, 202-210.
- 4- Emuron, A. S. O., & Yixiang, T. (2020). Financial Distress and Nonexecutive Director Compensation: Evidence from State- owned Enterprises in South Africa post King III. African Development Review, 32(2), 228-239.

- 5- Fakhari, H., & Rezaei Pitenoei, Y. (2020). The impact of audit committee and its characteristics on the firms' information environment.
- 6- Fathonah, A. N. (2016). Pengaruh Penerapan Good Corporate Governance Terhadap Financial Distress. Jurnal Ilmiah Akuntansi. 1(2), 133-150.
- 7- García, C. J., & Herrero, B. (2021). Female Directors, Capital Structure and Financial Distress. Journal of Business Research, 13(6), 592-600.
- 8- Goel, S., & Kapoor, N. (2021). Is Earnings Management related to Board Independence and Gender Diversity? Sector- wise Evidence from India. International Journal of Disclosure and Governance, 32(1), 1-11.
- 9- Guizani, M. & Abdalkrim, G. (2022), "Does Gender Diversity on Boards reduce the likelihood of Financial Distress? Evidence from Malaysia", Asia-Pacific Journal of Business Administration, Vol. ahead-ofprint No. ahead-ofprint. <https://doi.org/10.1108/APJBA-06-2021-0277>
- 10- Gul, F. A., Khedmati, M., Lim, E. K., & Navissi, F. (2018). Managerial ability, financial distress, and audit fees. Accounting Horizons, 32(1), 29-51.
- 11- Gunawijaya, I. N., (2015). Pengaruh Karakteristik Komite Audit, Independensi Dewan Komisaris, Reputasi Auditor terhadap Financial Distress. Jurnal Akuntansi Bisnis. 14(27), 1-20.
- 12- Huang, H. L., Liang, L. W., Chang, H. Y., & Hsu, H. Y. (2021). The Influence of Earnings Management and Board Characteristics on Company Efficiency. Sustainability, 13(21), 1-18.
- 13- Hussain, A. R. M., Sanusi, Z. M., Mahenthiran, S., & Hasnan, S, (2016) Management Motives and Firm Financial Misstatements in Malaysia. International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 6 Issue: 54, pp. 18-25.
- 14- IAASB. (2013). Norme ISA 610 Utilisation des Travaux des Auditeurs Internes. From www.ibr-ire.be.
- 15- IAASB. (2015). Norme ISA 570 Continuité de l'Exploitation. From www.ibr-ire.be.
- 16- Jacoby, G., Li, J & ,Liu, M .(2019) .Financial distress, political affiliation and earnings management: the case of politically affiliated private firms. The European Journal of Finance, 25(6), 508-523.
- 17- Khalid, M., Abbas, Q., Malik, F., & Ali, S. (2020). Impact of audit committee attributes on financial distress: Evidence from Pakistan. International Journal of Financial Engineering, 7(01), 2050005.
- 18- Kolias, G., Arnis, N., & Kypriotelis, E. (2021). Recent Development and Studies: CEO Duality and Firm Distress. Insights into Economics and Management, 9(1), 35-47.
- 19- Kyriazopoulos, G. (2017). Corporate governance and firm performance in periods of financial distress. Corporate Ownership & Control, 14 (3-1), 209-222.

- 20- Lara, J., Penalva, J., & Scapin, M. (2022). Financial Reporting Quality Effect of Imposing (Gender) Quotas on Boards of Directors. *Journal of Accounting & Public Policy*, 41(2), 1-19.
- 21- Mardiana, A, (2015) Effect Ownership, Accountant Public Office, and Financial Distress to the Public Company Financial Fraudulent Reporting in Indonesia. *Journal of Economics and Behavioral Studies*, Vol. 7 Issue: 2, pp. 109-115.
- 22- Obaid, M. M., & Amrah, M. R. (2020). Emerging policies and the effectiveness of corporate governance mechanisms on earning quality. *International Journal of Research in Business and Social Science*, (2147-4478). 9(3), 157-164.
- 23- Ozcan, A, (2016) Firm Characteristics and Accounting Fraud: A Multivariate Approach. *Journal of Accounting Finance and Auditing Studies*, Vol. 2 Issue: 2, pp.
- 24- Partha, I. M. B., Widanaputra, A. A. G. P., Ratnadi, N. M. D., & Mimba, N. P. S. H. (2019). Effect of audit committee characteristics on relationship between financial distress and income maximization actions. *International journal of social sciences and humanities*, 3(3), 28-35.
- 25- Pembayun, A. G., & Januarti, D. I. (2012). Pengaruh Karakteristik Komite Audit terhadap Financial Distress. *Diponegoro Journal of Accounting*. 1 (1), 1-15.
- 26- Pernamasari, R., S. Purwaningsih, T. Juita, & Dewi, R. (2019), Good Corporate Governance and prediction of financial distress to Stock Price: Atman Z Score Approach”, University of Mercubwana, Indonesia, University of Muhammadiyah Jakarta, Indonesia, *International Journal of Economics and Management Studies (SSRG-IJEMS)*. 6(11).
- 27- Rahman, M. R., Rahman, M. M., & Subat, A. (2020). Measuring financial distress of non-bank financial institutions of Bangladesh using Altman’s Z-Score model. *International Business Education Journal*, 13, 15-28.
- 28- Ranjbar, S., & Amanollahi, G. (2018). The effect of financial distress on earnings management and unpredicted net earnings in companies listed on Tehran Stock Exchange. *Management Science Letters*, 8(9), 933-938.
- 29- Santosa, P. W., Tambunan, M. E., & Kumullah, E. R. (2020). The role of moderating audit quality relationship between corporate characteristics and financial distress in the Indonesian mining sector. *Investment Management & Financial Innovations*, 17(2), 88.
- 30- Sawal, N. A., Zakaria, N. B., & Abdullah, N, (2015) financial difficulties and performance among fraudulent firms evidence from Malaysia. *International Journal of Applied Business and Economic Research*, Vol. 13 Issue: 1, pp. 161-175.

- 31- Schultz, E. L., Tan, D. T., & Walsh, K. D. (2017). Corporate governance and the probability of default. *Accounting & Finance*, 57, 235-253.
- 32- Solihati, G. P. (2020). Effect of leverage, roa and audit committee against financial distress. *EPRA International Journal of Multidisciplinary Research (IJMR)*, 6(4), April, 28-35.
- 33- Stewart, Jenny., & Lois Munro, (2017) "The Impact of Audit Committee Existence and Audit Committee Meeting Frequency on The External Audit: Perception of Australian Auditors", *International Journal of Auditing*, 2017. P55.
- 34- Viana Jr, D.B.C., Lourenço, I. and Black, E.L. (2022), "Financial Distress, Earnings Management and Big 4 Auditors in Emerging Markets", *Accounting Research Journal*, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print. <https://doi.org/10.1108/ARJ-06-2021-0165>.
- 35- Widyaningsih, A. (2020). Financial Distress In Indonesia: Viewed From Governance Structure. *Jurnal Riset Akuntansi dan Keuangan*, 8(2), 205-220.
- 36- Xuezhou, W., Hussain, R. Y., Hussain, H., Saad, M., & Qalati, S. A. (2022). Analyzing The Impact of Board Vigilance on Financial Distress through The Intervention of Leverage Structure and Interaction of Asset Tangibility in the non-Financial Sector of Pakistan. *International Journal of Financial Engineering*, 9(02), 1-27.
- 37- Yousaf, U. B., Jebran, K., & Wang, M. (2021). Can Board Diversity Predict the Risk of Financial Distress? *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 21(4), 663-684.
- 38- Zalata, A.M., Ntim, C. G., Alsohagy, M. H., & Malagila, J. (2022). Gender Diversity and Earnings Management: The Case of Female Directors with Financial Background. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 58(1), 101-136.